

مقدمة:

تمثل نهاية الحرب الباردة تحولا استراتيجيا لا مثيل له منذ بروز الثنائية القطبية بعد الحرب العالمية الثانية، وقد أدى هذا التحول إلى بروز نظام راجت تسميته بالعمولة، حيث شهد هذا الأخير ظهور فواعل جديدة أضيفت إلى الفواعل التقليدية في العلاقات الدولية لا تقل أهمية من حيث نفوذها عن الدول.

في هذا المنظور نجد أن الدولة القومية التي سيطرت على الساحة الدولية منذ اتفاقية واست فاليا عام 1648 أصبحت الآن في تنافس مع فواعل تمثل الرأس المال العالمي والتي تسعى لإيجاد نظام قائم على الحرية الاقتصادية التامة وفق المبادئ النيوليبرالية.

ومع ما تحظى به هذه الفواعل من أهمية ووزن تبقى الدولة الفاعل الأساسي القادر على السيطرة والتحكم فيها باعتبارها المؤسسة الوحيدة التي تمتلك حق استعمال السلاح ولا يحق لأي فاعل استعماله إلا بترخيص منها.

إن النظام الدولي الذي دخل عصر العمولة يتميز بتفاوت كبير بين الدول المكونة له، فمثلا من حيث القوة نجد في قمة الهرم الولايات المتحدة الأمريكية كقوة قادرة على التأثير في أي نقطة من العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ثم ما اصطلح على تسميتهم الدول الكبرى كألمانيا وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين واليابان إلى الأقل أهمية في الهرم العالمي مثل الهند وباكستان والبرازيل والأرجنتين وكوريا الجنوبية وإسرائيل، ثم دول تحاول إيجاد مكانة لها في مناطقها مثل الجزائر والسعودية و مصر وجنوب إفريقيا ونيجيريا وفي القاعدة العدد الأكبر من الدول التي يمكن أن نصنفها في مجموعات تشترك في الفقر والتخلف والضعف مثل أفغانستان والصومال وتشاد وغيرها.

بالخيار الاستقرار الذي قام على أساس الثنائية القطبية كان على العالم الجديد أن يبحث على استقرار يجنبه السقوط في الفوضى التي وجد على حافتها مع نهاية الحرب الباردة ولا سيما انه يفتقر لمؤسسات قادرة على امتصاص النزاعات والتوترات والفوضى الناتجة على انهيار النظام القديم. هذا من جهة ومن جهة ثانية، ولإظهار مكانتها كقوة مهيمنة سخرت الولايات المتحدة الأمريكية كل قوتها محاولة استخدام المؤسسات والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، والحلف الأطلسي، وبالمقابل سعت العديد من الدول التي تنتمي إلى مستويات متفاوتة القوة بأساليب مختلفة خلق عالم متعدد الأقطاب.

يتميز عالم اليوم بتحول ابستمولوجي لبعض المفاهيم القديمة نحو اطر معرفية جديدة وتحول بعضها تحولا جذريا كون التنافس اليوم يتم في بيئة يحتل فيها التعاون مساحة هامة داخل المنظمات الدولية.

ورغم استمرار العديد من النزاعات التقليدية باحتلال الصدارة في العلاقات الدولية، اعتقد أغلب الدارسين أن مفهوم النزاع الدولي قد طرأت عليه تطورات هامة من شأنها أن تحد من الطبيعة العنيفة، وأن كل ما يهم

الدولة والفواعل الجديدة أصبح تحقيق رفاهية شعبها من خلاله ومن هنا اعتقد الكثيرون أن نوع النزاع الذي سيطغى على الساحة الدولية هو الصراع الاقتصادي.

في الوقت ذاته ساد الاعتقاد لفترة طويلة نسبيا أن مفهوم الأمن لم يعد مرتبطا بالنزاعات بل بالرفاهية بالدرجة الأولى وأن أهم وسيلة لتحقيق الأمن هو الشراكة في جميع الميادين خاصة الاقتصادية ورأى الكثير أن المهام الأمنية الجديدة لم تعد ترتبط بالاعتداء والعدوان والحرب بل أصبحت مرتبطة بمسائل اقتصادية وسياسية يمكن السيطرة عليها من خلال عملية بناء السلام *PEACE BUILDING* والتي تقوم على مفاهيم عديدة أهمها الانتقال إلى الديمقراطية واعتماد أسلوب الانتخاب في التداول على السلطة والتنمية الاقتصادية.

كما أن الأحداث العالمية المتسارعة كأحداث الحادي عشر من سبتمبر جاءت لتعيد الأولوية للقضايا الأمنية في سياسة الدولة حيث أصبحت الاهتمامات الأمنية تسيطر على السياسة الخارجية الأمريكية وهذا في إطار مكافحة الإرهاب الدولي، من أجل تحقيق السلام العالمي.

ما يمكننا قوله في المعطيات الإستراتيجية العالمية الجديدة هو أن العالم الذي قام على أنقاض الحرب الباردة عالم يتميز بهيمنة أمريكية على اتخاذ القرار على الساحة العالمية، إلا أن هذا العالم غير مستقر حيث ظهر نوع جديد من النزاعات كالنزاعات العرقية وانتهاكات حقوق الإنسان، وعدم الاستقرار السياسي، وهشاشة الاقتصاد وانتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، وكذا الخلط بين الإرهاب الدولي والجماعات المتطرفة الإسلامية والإسلام كدين واستمرار النزاعات الاثنية *ETHNIC CONFLICT* كما يحدث الآن في القرن الإفريقي.

ولقد استوجبت طبيعة الأخطار الأمنية الجديدة مراجعة وسائل وأساليب عمل الدبلوماسية وهذا من أجل التخفيف من حدة النزاع وإدارته نحو ما يحقق السلم والأمن الدوليين.

وفي ظل هذه المتغيرات تعاضم دور المنظمات الدولية كهيئة الأمم وكذا المنظمات الإقليمية وأصبحت الأمم المتحدة بعد قمة مجلس الأمن التي عقدت في يناير 1992 والتي طرح فيها الأمين العام بطرس بطرس غالي أجندة من أجل السلام *AGENDA FOR PEACE* لإيجاد سياسة قائمة على حفظ السلام *PEACE KEEPING* وفرض السلام *PEACE ENFORCEMENT*. بموجب أحكام الفصل السادس والفصل السابع من أحكام ميثاق هيئة الأمم المتحدة، حيث شهدت الوقاية من النزاعات تطورا فيما يتعلق بالممارسة فلم تعد الأمم المتحدة وحدها تقوم بتسوية النزاعات وإنما تم تفويض المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية بنص أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

لقد عملت الدبلوماسية الوقائية *PREVENTIVE DIPLOMACY* في إدارة النزاعات الدولية - وهذا تكملة لما كانت تلعبه الدبلوماسية منذ القديم- على حل النزاعات وإدارتها منذ واستفاليا إلى فينا 1961 حيث تم وضع الأسس القانونية لها في مؤتمر فينا.

تماشياً لما تقوم به من اجل إحلال السلام بين الدول شهدت الدبلوماسية الوقائية تطوراً من حيث الاستراتيجيات إذ لم تعد إستراتيجيتها تمارس بشكلها التقليدي كالوساطة والمحايدة النقية *NEUTRAL OR PUR MEDIATION* بل أصبحت تمارس بصورة أكثر فاعلية في شكل وساطة نافذة ورئيسية *PRINCIPAL OR POWER MEDIATION* واتخذ التحفيز أشكالاً عديدة تصب كلها في مصلحة الدولة أو الطرف أو الجماعة المراد التأثير عليه لدرء الأزمات ودرء النزاع أو تسويته، واقترب أسلوب التحفيز مع أسلوب الوعيد بحيث عاد من جديد استخدام ما يسمى بسياسة العصا والجزرة لتطويع الدول و الجماعات المارقة *ROGUE OR PARIAS STATES*، هذه الاستراتيجيات التحفيزية والردعية أعطت أكبر دول العالم من حيث القوة الاقتصادية والعسكرية دوراً هاماً لإدارة النزاعات.

لقد أسهم الوقائيون *PRENTORS* في تطوير أساليب و استراتيجيات وأدوات إدارة النزاعات وأحياناً حلها خاصة في جانب الدبلوماسية الوقائية، وهكذا تضافت جهود كل من الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومراكز البحث لتسمى بالدبلوماسية المتعددة المسارات *MULTI TRACK DIPLOMACY* في إشارة واضحة لتكامل جهود الدبلوماسية الرسمية القطرية والمتعددة الأطراف *TRACK ONE DIPLOMACY* والدبلوماسية غير الرسمية *TRACK TWO DIPLOMACY*، ثم دبلوماسية القواعد الجذرية (الزعامات والقيادات الحضرية والمراكز العاملة في مجال السلام) من اجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وترتب عن تلك النزاعات ظاهرة القتل الجماعي، والتزوح واللجوء وانتهاكات سفارة لحقوق الإنسان وكذا اضطراب الأوضاع السياسية والاقتصادية وتحلل النسيج الاجتماعي وانهارت هيكل الدولة ما أدى إلى بروز ظاهرة التدخل الإنساني في عالم ما بعد الحرب الباردة والتي أبرزت شكلاً جديداً من التدخل يتم تحت مسوغ الدفاع عن حقوق الإنسان وحماية الأقليات وتقديم المساعدات الإنسانية، ولا سيما أن منظومة الدول الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على نشر القيم الليبرالية وحمايتها متمثلة في قيم حقوق الإنسان والنموذج الديمقراطي واليات اقتصاد السوق الحر. ولذلك ازدادت حالات التدخل الدولي تحت ما يسمى "التدخل الإنساني" كمدخل لتغيير القواعد القانونية الدولية (التي أفرزها نظام القطبية الثنائية)، من خلال إيجاد السوابق التي تمهد لتغيير تلك القواعد القانونية بما يتماشى والقدرات المادية والمصالح الوطنية للدول الرأسمالية حيث أن الدول النامية التي هي موضع التدخلات الإنسانية مازالت تتمسك بالقواعد القانونية التي تعد التدخل العسكري عملاً غير مشروع مادامت الأكثر قدرة على حماية مصالحها وهذا من اجل السلم والأمن الدوليين.

ونظراً لما تقدم فإننا ارتأينا الحديث عن موضوع "تغيير مضامين الدبلوماسية في إدارتها للنزاعات الدولية بعد الحرب الباردة" الذي يطرح نفسه على الساحة العالمية من أجل إحلال السلم والأمن العالمي لما ظهر من نزاعات تمس بالمنظومة الدولية.

1. أهمية الموضوع: تكتسب دراسة تغير مضامين الدبلوماسية في إدارتها للتراعات الدولية أهميتها من عدة أسباب:

- أولها: إن الفكر الغربي أو الثقافة الغربية هي التي تسيطر على عملية إدارة التفاعلات من منطلق امتلاكها للقوة الاقتصادية والعسكرية وسيطرتها على آليات الأمم المتحدة وبخاصة مجلس الأمن إذ أصبحت هذه الدول تقود زمام المبادرة سواء باتفاق مع المجتمع الدولي أو بصفة قطرية أو فردية بواسطة المضامين الجديدة للدبلوماسية.
- ثانيا: أصبحت إدارة التفاعلات بصفة عامة والدبلوماسية بصفه خاصة قبلة الدراسات والبحوث من قبل عدد من الباحثين الأكاديميين والممارسين، فميدان الدراسة في هذا المجال لم يغلق ومازال الأمل معقود على الأجيال الحاضرة والقادمة لتطوير هذا العلم وممارسته.

2. أسباب اختيار الموضوع:

- تعود أسباب اختيار الموضوع إلى:
 - أسباب موضوعية: مع اشتداد التنافس السياسي والاقتصادي من جهة واتساع نطاق التعاون من جهة أخرى، ازداد النشاط الدولي مما أعطى للدبلوماسية - كإحدى الأدوات السياسية - أهمية خاصة بعد أن ألفت عليها هذه التطورات أعباء جديدة لم تكن موجودة من قبل وفي مختلف المجالات، وكذا تسليط الضوء نحو التفاعلات التي ظهرت عقب انتهاء الحرب الباردة وكيفية إدارتها من قبل أهم منظمة عالمية وهي الأمم المتحدة وكذا المنظمات الإقليمية ومدى جدية هذه المبادرات في إحلال السلم والأمن الدوليين، وما راج تسميته بحفظ الحقوق الإنسانية.
 - أسباب ذاتية: لقد اخترنا موضوع الدبلوماسية وربطه بإدارة التفاعلات الدولية لما يكتسبه من أهمية حيث أصبح العالم كله في الوقت الحاضر يتكلم عن تحقيق السلم ورفاهية الشعوب، وإن جانب الدبلوماسية ليس ثابت الآليات وإنما يتطور بتطور استخداماتها في التفاعلات وإدارتها لهذا فإننا فضلنا التطرق إلى هذا التغير ومدى نجاعته في نشر الأمن والسلم الدوليين، وذلك يعود إلى تعلقنا الشديد بموضوع الدبلوماسية، ومحاولة إضافة الجديد في هذا المجال.

3. أدبيات الدراسة:

بعد التحولات العالمية الكبرى التي حصلت بنهاية الحرب الباردة عرفت أدبيات الدراسات السياسية في موضوع الدبلوماسية وإدارة التفاعلات تطورا كبيرا، ودعمت بمراكز ومؤسسات بحثية يمكن أن نذكر على سبيل المثال: معهد الدبلوماسية المتعددة المسارات *The Institute for Multi-Track Diplomacy* بالولايات المتحدة الأمريكية، المؤسس سنة 1992، والذي يشرف عليه السفير السابق جون ماكدونالد، ويهتم هذا

المعهد بالصراعات العرقية وكيفية إيجاد حلول لها، ضمن دبلوماسية المتعددة الأطراف والتي تتعاون مع الدبلوماسية الرسمية نحو حل سلمي لهذه النزاعات كي لا تتعدى إلى دول الجوار.

كما تكمن غزارة الدراسات لوجود مراكز البحوث ومعاهد الدراسات من أبرزها كارنيجي *Carnegie Commission* بالولايات المتحدة الأمريكية، ومعهد ستوكهولم *Stockholm*، والتي تكون في شكل دوريات أو محاضرات أو أوراق عمل، أو ملتقيات دولية أو كتب سنوية.

ولعل ابرز ما استنتجته من دراستنا لمعظم هذه الدراسات هو إعطاء إطار مفاهيمي للظاهرة وتطبيقه الحلول بنماذج عملية و نقد تلك الحلول لو أدت لفشل إدارة النزاع، وهو ما يظهر بارزا في البحوث التي يقدمها مركز كارنيجي. دون أن ننسى المؤسسات الدولية وما تنشره من وثائق وتقارير مثل هيئة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن و صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

تضاف إلى هذه الدراسات المتخصصة دراسات عامة في شكل كتب باللغات العربية والأجنبية ومنها على

سبيل المثال:

- The structure of international conflict.
- Universalism Us Particularism on the Limits of Major Power.
- NGO Diplomacy.
- Sustainable Peace: the role of the UN and regional Organization in preventing conflict.
- Preventive Diplomacy at the UN.
- Armed conflict at the end of cold war, 1989-92.

وما يميز هذه الكتب ما تقدمه من إطار نظري ثم مفاهيمي لظاهرة إدارة النزاعات والطرق الدبلوماسية

في درئها.

أما في ما يخص المراجع العربية فنذكر على سبيل المثال :

- فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، السياسة الدولية في نهاية الحرب الباردة.
- النظام العالمي الجديد - ملامح ومخاطر-.
- الدبلوماسية ماضيها وحاضرها ومستقبلها، سوسيولوجيا العلاقات الدولية.
- السياسة الخارجية.
- التدخل الإنساني في العلاقات الدولية.

وتناولت هذه الكتب فترة نهاية الحرب الباردة وما ميزها من استخدام وسائل واليات واستراتيجيات جديدة لإدارة النزاعات الدولية. بالإضافة إلى إعطاء نماذج عن دول برزت في النزاع وكيفية الحلول

المقترحة في تلك النماذج.

كما نجد المراكز الدراسية العربية والتي تناولت هي الأخرى هذا الموضوع مثل مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، والمركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية. بناء على ما سبق، تبرز أصالة وجدة موضوع البحث ولهذا حاولنا تسليط الضوء على جانب استراتيجيات هذه الدبلوماسية في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة وهذا بناء على جدة نوعية المراجع المعتمدة والمقاربات والمفاهيم المستعملة.

4. الإشكالية:

وسط القصور الذي تجلّى في طرق معالجة النزاعات الدولية وحلها، كان لا بد من إعادة النظر في الآليات الدبلوماسية المعتمدة، ومحاولة الوصول إلى طرق جديدة تضمن عدم عودة الدول للنزاع من جديد. وتناقش هذه الدراسة أهم المقاربات التي تم تطويرها لفترة ما بعد الحرب الباردة سعياً لصقل أدوات فعالة لترسيخ فكرة السلم والأمن الدوليين، وهذا ما قادنا ل طرح الإشكال التالي:

ما طبيعة المضامين الجديدة للدبلوماسية وكيف استطاعت التحكم في إدارة النزاعات بعد الحرب الباردة؟ وضمن هذا الإشكال يمكن طرح التساؤلين التاليين:

1. فيم تتمثل التحولات الدولية فيما بعد الحرب الباردة؟ وما هي نتائجها في تغيير استراتيجيات الدبلوماسية لإدارة النزاعات الدولية.

2. ماهي استراتيجيات الدبلوماسية ما بعد الحرب الباردة في إدارة النزاع؟

5. الفرضيات:

سنحاول في هذه الدراسة الإجابة على هذه الإشكالية من خلال الفرضيات التالية:

1. طبيعة وأهداف كل من الدبلوماسية الوقائية ودبلوماسية المسارات والتدخل

الإنساني في تحقيق السلم والأمن الدوليين تسبب بإيجاد آليات فعالة.

2. لقد كان لتغير موازين القوى في النظام الدولي دوراً فعالاً في تطوير آليات إدارة

النزاع على المستوى الإقليمي والدولي.

3. كلما زاد تفعيلنا لآليات الدبلوماسية بمختلف أنواعها وتكاملها مع بعضها كلما

تحكمنا في مسارات النزاع نحو درءه وحله.

6. المقاربة المنهجية:

سنعتمد في هذه الدراسة على منهجين هما المنهج التحليلي والمنهج التاريخي، الأول نستخدمه لرصد

وتتبع مختلف الظواهر المرتبطة بموضوع الدراسة، ثم ربطها وتحليلها للوصول إلى استنتاجات بخصوصها، ونركز

على الجانب التفسيري الذي يمكن أن يمدنا به هذا المنهج، والثاني نوظفه للاستفادة من معرفة كل الأحداث

التاريخية من اجل فهم ما يحصل بالإضافة إلى المقاربات المعتمدة بالفصل الأول.

وقد حاولنا مناقشة كل جوانب موضوع هذه الرسالة اعتمادا على خطة مقسمة إلى ثلاثة فصول.

حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للدبلوماسية وإدارة النزاعات الدولية ، و فيه قمنا بالتأصيل النظري للدراسة وكذلك قمنا بتحديد مضامين المصطلحات المستخدمة في الدراسة وضبطها، فدرسنا التأصيل النظري للدراسة بالمبحث الأول وأعطينا المقاربات التي استعنا بها بهذه الدراسة من مقارنة الأمن الإنساني والدولة الفاشلة ومقاربة الواقعية الاثنية والمقاربة الليبرالية ، أما المبحث الثاني فخصصناه لدراسة مفهوم الدبلوماسية ونشأتها وأنواعها وأساليبها، وتناولنا في المبحث الثالث إدارة النزاعات الدولية وكل ماله علاقة بالنزاعات الدولية خصوصا بعد الحرب الباردة.

أما الفصل الثاني فخصصناه لدراسة التحولات الدولية بعد الحرب الباردة، فدرسنا في المبحث الأول التغيرات الجيوسياسية بعد الحرب الباردة ، أما المبحث الثاني فخصصناه لدراسة التغيرات الجيو اقتصادية بنهاية الحرب الباردة، وتناولنا في المبحث الثالث التحولات القيمة في فترة ما بعد الحرب الباردة .

و أخيرا يتمحور الفصل الثالث حول دراسة حدود الأطر الممارسية لتحول مضامين الدبلوماسية بعد نهاية الحرب الباردة ، وتناولنا في مبحثه الأول مكانة الدبلوماسية الوقائية في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة، ودرسنا في المبحث الثاني دبلوماسية المسارات بعد الحرب الباردة ، أما المبحث الثالث فخصصناه للحديث عن التدخل الإنساني الدولي .